

بند جدول الأعمال: مسودة سياسة الاستثمار

**ملخص:** نظرًا إلى المبالغ الكبيرة من الأموال السائلة التي احتفظ بها اتحاد IPPF في عام 2020، وتراوحت من 33 مليون دولار أمريكي إلى 61.7 مليون دولار أمريكي وأن اتحاد IPPF سوف يتلقى أموالاً طويلة الأجل من الجهات المانحة، بما في ذلك الأموال المحتفظ بها للجمعية العضو في الرأس الأخضر، من الحكمة أن يضع اتحاد IPPF سياسة استثمار قوية وعملية، يمكن تطبيقها لتعزيز العوائد ضمن مستوى المخاطر التي قد يعتبرها الأمناء مقبولة.

الإجراء المطلوب:

وفقًا لتوصية لجنة C-FAR، موافقة مجلس الأمناء على مسودة سياسة اتحاد IPPF للاستثمار.

## 1 الخلفية والغرض

1.1 يحتفظ اتحاد IPPF خلال العام بفانض نقدي من احتياطياته/ صناديقه المخصصة وأيضًا أموال نيابةً عن جمعية عضو تحتاج إلى استثمارها في أنسب المنتجات الاستثمارية لتعظيم العوائد إلى أقصى حد بما يتناسب مع مستوى المخاطر الذي يعتبره الأمناء مقبولاً.

2.1 وتسلط سياسة الاستثمار الضوء على صلاحيات الأمناء للاستثمار (وفقاً لقانون اتحاد IPPF لعام 1977)، وأهداف الاستثمار، ومستوى المخاطرة الذي يعتبر مقبولاً وتضع، ضمن تنفيذها، الاستراتيجيات التي يتعين اعتمادها لتحقيق أهداف الأمناء ومسؤولياتهم المحددة للإشراف على الاستثمارات في اتحاد IPPF.

3.1 ومن باب الإيضاح، لا يهدف اتحاد IPPF إلى بناء مؤسسة وظيفية.

## 2 نطاق صلاحيات الاستثمار

1.2 لم يضع قانون اتحاد IPPF لعام 1977 أي شروط أو قيود على صلاحيات اتحاد IPPF للاستثمار. وتشمل صلاحيات اتحاد IPPF الفرعية الواردة في قانون اتحاد IPPF لعام 1977 ما يلي:

5. (8) "تعيين أي شخص أو أشخاص (سواء كانوا مؤسسين أو لم يكونوا)، سواء كانوا بنكا أو مؤسسة استثمارية أو عضواً في بورصة أوراق مالية معترف بها أو هيئة مهنية لقبول أي ممتلكات تخص اتحاد IPPF أو تهمة والاحتفاظ بها عهداً لاتحاد IPPF وتنفيذ والقيام بجميع ما قد يلزم من أعمال وأفعال وأمر فيما يتعلق بأي عهد من هذا القبيل وتقديم الأجر لهذا الأمين أو لهؤلاء الأمناء".

2.2 ولممارسة الصلاحيات المخولة أعلاه، يرغب اتحاد IPPF الآن في طرح هذه السياسة لتقديم توجيهات بخصوص الكيفية التي يود أن تُدار بها استثماراته في المستقبل.

## 3 المسؤوليات

1.3 تحدد مفوضية المؤسسات الخيرية "Charity Commission" صلاحيات الأمناء في الاستثمار وواجباتهم. من الناحية القانونية، من واجبات الأمناء:

- (1) معرفة والتصرف ضمن صلاحيات مؤسستهم الخيرية للاستثمار.
- (2) بذل العناية والمهارة اللازمتين عند اتخاذ قرارات الاستثمار.
- (3) اختيار الاستثمارات المناسبة لمؤسستهم الخيرية؛ وهذا يعني مراعاة:
  - (أ) مدى ملاءمة الاستثمارات لاتحاد IPPF.
  - (ب) الحاجة إلى تنويع الاستثمارات.
- (4) أخذ النصيحة من خبير في شؤون الاستثمار ما لم يكن هناك سبب وجيه يدفع الأمناء لعدم القيام بذلك.
- (5) الالتزام بمتطلبات قانونية معينة إذا كانوا يعتزمون الاستعانة بشخص ما لإدارة الاستثمارات نيابة عنهم.
- (6) مراجعة الاستثمارات من وقت لآخر.
- (7) شرح سياستهم الاستثمارية (إن وجدت) في تقرير الأمناء السنوي.

## 4 أهداف الاستثمار

1.4 أهداف استثمار اتحاد IPPF هي:

- (1) الحفاظ على سيولة كافية لإدارة المتطلبات النقدية اليومية.
- (2) التأكد من توافر النقد دائماً لتلبية الاحتياجات المالية الفورية والقصيرة الأجل (أي ثلاثة أشهر).

- (3) استثمار الأموال القصيرة الأجل المحددة بناءً على الأنماط السابقة للتدفقات الداخلة والخارجة على النحو المبين في توقعات التدفق النقدي المستقبلية، في منتجات قصيرة الأجل خالية من المخاطر تحافظ على قيمة الأموال المستثمرة وتعززها.
- (4) استثمار الأموال الطويلة الأجل (كتلك المحتفظ بها نيابة عن جمعية عضو) لتعظيم عوائد الاستثمار من خلال الفوائد والأرباح وزيادة قيمة رأس المال وما إلى ذلك وفقاً لمستوى المخاطر المقبول (على النحو المحدد في هذه السياسة) على أساس طويل الأجل.
- (5) الاستثمار في منتجات لا تدير المخاطر المالية التي يتحملها اتحاد IPPF فحسب، بل تقلل أيضاً مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها، من حيث عدم الاستثمار في أنواع معينة من المنتجات/ الشركات، التي قد تتعارض مع رؤيته ورسالته وأهدافه المعلنة.

## 5 تعريف المخاطر وتوجيهات السياسة

1.5 من المعروف أن المخاطر جزء من عملية الاستثمار ويجب إدارتها. يأخذ اتحاد IPPF المخاطر التالية بعين الاعتبار ويتناول كلاً منها في سياسته على النحو الآتي:

- (1) **مخاطر الطرف المقابل** هي مخاطر تخلف الشركة التي يقوم معها IPPF بأعمال استثمارية (مثل البنك أو مدير الاستثمار) عن الوفاء بالتزاماتها التعاقدية.
- وليحتمى اتحاد IPPF نفسه من تلك المخاطر، لن يستثمر إلا مع البنوك<sup>1</sup> ومديري الصناديق الذين يخضعون للوائح تنظيمية سليمة (أي متوافقة تماماً مع المتطلبات التنظيمية القضائية).
- (2) **مخاطر الاستثمار** موجودة أصلاً في أي استثمار لأنها قد تولد عائداً منخفضاً أو تؤدي إلى فقدان جزء من المبلغ المستثمر (أو المبلغ كله).
- ونزوع اتحاد IPPF عموماً إلى المخاطر ضعيف. ومع ذلك، عندما يستثمر اتحاد IPPF على المدى الطويل في صندوق استثماري، سوف يُسمح باستثمارات معينة متوسطة إلى عالية المخاطر لزيادة إمكانية تحقيق عائد أعلى، وهذا إذا كانت المخاطر متنوعة فقط ضمن محفظة متوازنة (من حيث أمنها ومستوى عائدها).
- (3) **تتعلق مخاطر العملة** بمخاطر سعر الصرف للاحتفاظ بالاستثمارات بعملات غير العملة التشغيلية لاتحاد IPPF. وسوف يستثمر اتحاد IPPF أصوله بالعملة التي كانت قُومت بها في الأصل ما لم يكن هناك طلب (من جهة مانحة مثلاً) للاحتفاظ برصيد فائض نقدي بعملة أخرى.
- (4) وقد تؤدي **مخاطر أسعار الفائدة** إلى انخفاض في قيمة رأس المال الحقيقي للاستثمار.
- وسوف يقلل اتحاد IPPF من تعرضه للاحتفاظ بمنتجات الدخل الثابت طويلة الأجل في البيئة الحالية ذات معدلات الفائدة المنخفضة لتجنب انخفاض القيمة بقيمتها الحقيقية.

<sup>1</sup> تعوض Financial Services Compensation Scheme في المملكة المتحدة صاحب الحساب بما يصل إلى 85,000 جنيه إسترليني لكل بنك في حال إخفاق أحد البنوك المعتمدة في المملكة المتحدة.

1.6 يبني اتحاد IPPF استراتيجيته الاستثمارية على أساس احتياجاته من السيولة على النحو المبين في توقعات التدفق النقدي الموحدة. وقد يُستثمر النقد الفائض لثلاثة أشهر من متطلبات التدفق النقدي في منتجات قصيرة الأجل منخفضة المخاطر حيث سيتم الاحتفاظ برأس المال. وتشمل هذه المنتجات:

- (1) حسابات الودائع القصيرة الأجل
  - (2) أموال ثابتة الأجل مضمونة من البنك (درجة الاستثمار AAA - A)
  - (3) أذون وسندات الخزنة الصادرة عن الحكومات ذات التصنيف العالي (درجة الاستثمار AAA - A)
- الملحق** أ يوضح تصنيف درجات الاستثمار ويستعرض أمثلة على التصنيفات الحالية للمنتجات.

2.6 وبالنسبة للأصول الطويلة الأجل، في حالة الضرورة، يجوز لاتحاد IPPF تعيين مدير استثمار للاستثمار في محفظة بهدف تحقيق عوائد طويلة الأجل. وفي حال الحاجة إلى الوصول الفوري إلى الأموال قيد الاستثمار، سيتم فتح هامش وتسجيل ائتماني على أساس الأموال. سوف تستهدف المحفظة الاستثمارية تخصيص الأصول التالية:

فئة الأصول	المخصصات الاستراتيجية	نطاق التداول المسموح
النقد	5%	5% +/-
الأسهم	60%	10% +/-
الدخل الثابت والأسهم الممتازة	35%	10% +/-

## 7 الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والأخلاقية

1.7 يجوز للأمناء، من وقت لآخر، فرض قيود و/ أو اقتراح مجالات للاستثمار فيها.

2.7 قرر أمناء اتحاد IPPF عدم التملك بشكل مباشر من خلال الاستثمار في الأسهم أو بشكل غير مباشر من خلال الصناديق أو الأسهم أو غيرها من منتجات الشركات الاستثمارية المتورطة في أعمال تتعلق بما يلي:

- (1) تصنيع وتوزيع وبيع الأسلحة النارية أو غيرها من الأسلحة.
- (2) المقامرة،
- (3) الوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط والغاز
- (4) التبغ.

3.7 قرر أمناء اتحاد IPPF عدم امتلاك استثمارات مباشرة أو غير مباشرة في شركات ثبت تورطها في ممارسات غير أخلاقية مثل:

- (1) الاتجار بالبشر
- (2) عمالة الأطفال
- (3) الرشوة والفساد
- (4) غسل الأموال
- (5) تمويل الإرهاب
- (6) دعم أو التعامل مع الأفراد/المنظمات/ الدول المفروض عليها قيود وفقاً لعقوبات مالية محددة.

4.7 قرر أمناء اتحاد IPPF أيضاً، حيثما أمكن، البحث الدؤوب والاستثمار في الشركات التي:

- (1) تعزز المساواة بين الجنسين، وتعزز وتدرج تمثيل المرأة في الأدوار القيادية تحديداً.
- (2) الطاقة المتجددة.
- (3) أعمال أخرى صديقة للبيئة تسهم في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

- 1.8 سوف يتولى مجلس الأمناء أو لجنته المكلفة
- (1) مراجعة سياسة الاستثمار هذه سنويًا.
  - (2) مراجعة استراتيجية الاستثمار دوريًا ومراقبة الأنشطة الاستثمارية حسب هذه السياسة.
  - (3) التأكد من أن موظفي اتحاد IPPF لديهم المهارات المحددة اللازمة لإدارة الاستثمارات أو إذا كان من الأفضل الاستعانة بمدير للاستثمارات.
  - (4) في حالة الضرورة، الإشراف على الدعوة الرسمية لتلقي طلبات تعيين مدير واحد أو أكثر للاستثمار للعمل إما بصفة استشارية أو بصلاحيات تقديرية لاتخاذ قرارات بشأن استثمارات اتحاد IPPF نيابة عن الأمناء ضمن إطار سياسة الاستثمار.
  - (5) الموافقة على البيان الخاص بهذه السياسة في حال إعطاء أي صلاحيات تقديرية لمدير الاستثمار.
- 2.8 وتمشيًا مع توجيهات السياسة المطروحة، سوف تقوم الإدارة بالآتي
- (1) تنسيق أعمال الإدارة اليومية للاستثمارات بما في ذلك فتح وإنشاء حسابات الاستثمار، وإدارة العروض واختيار مديري الاستثمار واتخاذ ما يلزم من إجراءات أخرى فيما يتعلق بإدارة الاستثمار. ويجوز لمجلس الأمناء أو لجنته المكلفة المشاركة في اختيار مديري الاستثمار وتهيئتهم للقيام بمهامهم.
  - (2) الاتفاق مع مديري الاستثمار على المعايير والأهداف الملائمة لقياس الأداء.
  - (3) تلقي تقارير منتظمة من مديري الاستثمار ومراجعة أداء الاستثمارات. وإذا كانت الاستثمارات ضعيفة الأداء، سوف يسعى الأمناء إلى فهم الأسباب وما إذا كانت مقبولة.
  - (4) إحاطة مجلس الأمناء و/أو لجنته (لجانته) المكلفة بانتظام حول أداء الاستثمارات، والعوائد المقبوضة، وفتح أو إنشاء الحسابات، ومتطلبات تغيير مدير الاستثمار، إلخ.

## الرقابة على الإصدارات

الإصدار	تاريخ النفاذ	تاريخ المراجعة	المالك	تاريخ الاعتماد
الإصدار رقم 1	04 مايو 2021 (رهنًا بموافقة مجلس أمناء اتحاد IPPF)	26 فبراير 2021 (قامت بها لجنة المالية والتدقيق والمخاطر)	مدير – المالية والتكنولوجيا	04 مارس 2021

## الملحق أ

درجة الاستثمار تصنيف تحدده وكالات التصنيف الائتماني لسندات الدخل الثابت والأذون والأوراق المالية ويشير إلى انخفاض مخاطر التخلف عن السداد. ويحدد التصنيف الجدارة الائتمانية للشركات بناءً على قوتها المالية وهيكلها، وبياناتها السابقة، وإمكانات نموها. وتحصل الشركات على تصنيفات ائتمانية جيدة إذا كانت تتمتع بمستويات جيدة في الاستدانة وسداد الديون وإمكانية تحقيق مستويات نمو وأرباح جيدة.

علمًا بأن تصنيفات السندات ليست ثابتة وإنما تتغير بسبب العديد من العوامل الاقتصادية والصناعية والتنظيمية.

وتستخدم مؤسسة Standard and Poor's و Fitch التصنيفات التالية لتحديد درجة الاستثمار:

درجة الاستثمار	فائقة	AAA
	عالية	+AA
		AA
		-AA
	متوسطة أعلى	+A
		A
		-A
	متوسطة أدنى	+BBB
		BBB
		-BBB

وفيما يلي أمثلة حالية:

AAA	- سندات الشركات الصادرة عن Johnson & Johnson و Microsoft
A	- صندوق بنك باركليز ثابت الأجل
-A	- صندوق RBS International ثابت الأجل

السندات ذات التصنيف الائتماني المنخفض (BB+ إلى D) هي سندات غير مرغوب فيها أو درجتها غير استثمارية.